المؤتمر في مشارف عقده الرابع (2)

ما القضايا التي تشغل بال المواطنين الآن ؟

إن الوسطية التي طالما تميز بها المؤتمر الشعبي لا بد من دعمها بمميزات أخرى توجد فرقاً بينه وبين الأحزاب والتنظيمات الأخرى في الجوانب الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.. وهذه الوسطية (الفضلى) ينبغي أن تقترن بتجديد فكري وديني..

المنصفون يعتبرونه خصما للإقصاء وعامل توازن وهذا مصدر فخر وطني

الديمقراطية الداخلية من أجل المشاركة في اتخاذ القرار وتبادل السلطة داخل الحزب

لقد حاول حزب المؤتمر الشعبي في الفترة الماضية الدخول إلى الساحة الدينية، التي كانت ولا تزال ملعبا لحزب الإصلاح والتيارات الدينية المتشددة.. لكن كان خطأ المؤتمر أنه دخل الساحة الدينية بنفس الأدوات وبنفس الخطاب السلفي والأصولي تحديدا، الذي يتبناه المتشددون وبذلك خدمهم من حيث لا يدري لأن ذلك الخطاب يصب في مجراهم.. ولكي يصحح حزب المؤتمر خطأه ويدخل الساحة الدينية بطريقة نافعة لا بد له أولا أن يستقطب رجال دين ومثقفين وأكاديميين في علوم الشريعة والفكر الديني يؤمنون بالتجديد الديني ومعروفين بالاستنارة والاعتدال، ومن ثم يعهد إليهم مهمة إنتاج خطاب ديني تنويري وتجديدي يعلمونه تعليما وينشرونه في أوساط المجتمع عبر مختلف المنابر حتى لا يتفرد الأصوليون بهذا المجتمع، كما يتولون كشف عيوب الخطاب الأصولي والأضرار التي ألحقها بالمجتمع اليمني.. فهل يستطيع المؤتمر إيجاد وحشد مثل هذه النخبة والجمع بين الأصالة والمعاصرة؟.

وفي هذا المقام نذكر بالمواقف الإيجابية التي أبدتها قوى سياسية وإجتماعية وشخصيات عامة تجاه المؤتمر الشعبي العام عندما كان عرضة لحملة مخططة وهادفة تحرض على اجتثاث المؤتمر الشعبي العام خلال الأزمة السياسية، حيث استحضرت تلك القوى والشخصيات ميزة لا تتوافر سوى في المؤتمر وهي أنه خصم مبين للإقصاء والاستئصال وعامل توازن في الحياة اليمنية، وينبغي أن ينظر المؤتمريون إلى ذلك كمصدر للفخر الوطني، ويعززوا هذه المشاعر التي يبديها قادة سياسيون ورؤساء قوى سياسية واجتماعية ومثقفون، ويسعون إلى التحالف مع أي قوى ترغب في التحالف حتى حول قضية محددة مثل حماية الحقوق الدينية التي يهددها آخرون، وضرورة أن يؤكد المؤتمريون دائما على احترام حرية الاعتقاد والنظر إلى التعدد المذهبي نظرة تبجيل باعتبار أن كل مذهب هو صحيح بنظر أتباعه ويجب احترام ذلك.

وفي ذات السياق نرى أن يطور المؤتمر خطابه الثقافي والإعلامي لتعزيز تلك المميزات والتوجهات، بحيث يكرس ثقافة الوسطية الدينية وينشر المعارف الصحيحة ويروج للتعايش والنظام الديمقراطي في المجتمع، ويتجنب عوامل الفرقة ويقدم عوامل التضامن والاندماج والأخوة الوطنية، وعدم التورط في مواقف مذهبية أو عنصرية أو جهوية أومناطقية أو مهينة للكرامة الوطنية، ويعلي كل مكونات الوطن من هوية وانتماء وتاريخ مشرق وشهداء ورموز نضالية وفكرية دون أي استبعاد، ويحيي ذكرى الأيام الوطنية الخالدة ويقوي مشاعر الاعتزاز بالذات اليمنية، ويكشف تناقضات الخطاب الإعلامي والسياسي السائدين، ويفضح الأكاذيب والشائعات والتضليل وتزييف الوعي العام والخرافات، وينحاز إلى جانب قضايا المواطنين، ويقاوم الفساد والإقصاء والظلم ومظاهر التخلف والعنف والإرهاب. وسأذهب إلى أبعد من ذلك بدعوة المؤتمر إلى أن يتبنى في خطابه الثقافي والإعلامي فصل الدين عن السياسة (وليس فصل الدين عن الدولة) ويتصدى بدون حرج لمساوىء استخدام الدين لخدمة أهواء سياسية وتوظيفه لمصالح شخصية أو حزبية وما يمثله هذا الاستخدام من أضرار بالدين والدنيا وعقول الناس.

تشكيل نخبة متخصصة في الشريعة والفكر الديني تؤمن بالتجديد وملتزمة بالاستنارة

ديمقراطية منتجة

لقد ظللنا نربط بين الديمقراطية داخل الحزب والديمقراطية خارجه، ونقول إن الدور الأساسي الذي قام به المؤتمر في تأسيس النظام الديمقراطي وحماية التجربة الديمقراطية له علاقة بالديمقراطية الداخلية للمؤتمر، ولتطوير هذه الميزة يتعين عليه جعل الديمقراطية منتجة وهادفة في صفوفه من خلال التثقيف والتطبيق الفعال الذي يتيح لكافة الأعضاء المشاركة في مجريات العملية الحزبية وفي مقدمتها الاختيار الحر للقيادات وتغييرها والمشاركة في المؤتمرات والحملات الانتخابية، وأن يكون الهدف من المشاركة الإسهام في اتخاذ القرار وتبادل السلطة داخل الحزب وليس المشاركة من أجل المشاركة. كما نكرر ما اشرنا اليه أمس حول تبني الليبرالية كطريقة تفكير وهي تلتقي مع الديمقراطية عند الاختيار الحر و التسامح والمساواة والإيمان أن الإنسان بعقله قادر على تحديد شكل الحياة التي تليق به. وضرورة الانفتاح الكلي على الآخرين، والإبقاء على أبواب المؤتمر مفتوحة للتحالف مع قوى تشاركه في بعض الميول السياسية والتوجهات الفكرية والقضايا.. والنظر إلى أي جماعة أو أحزاب سياسية تواجه خصما أو قوة إقصاء على أنها مشروع حليف للمؤتمر. وكذلك الأمر بالنسبة لتمكين المرأة من المشاركة الحقيقية والفعالة.. وبهذا الصدد يتعين تناول قضايا المرأة بجرأة والتصدي لمظاهر المحافظة المبالغ فيها،مسنودين بقيم جديدة تفرض نفسها.. فقيم قديمه سادت في المجتمع اليمني حول المرأة (عورة- لا تعمل لا تحكم- لا مكان لها غير البيت- ناقصة عقل).. واليوم يتقبل المجتمع القيم الجديدة (تتعلم -تترشح - تؤزر- تحكم) وهذه القيم الجديدة أصبحت مقبولة.

دخل المؤتمر الساحة الدينية بنفس الخطاب السلفي والأصولي فخدم منافسيه

فيصل الصوفي

برنامج القضايا

الحزب الجماهيري يجعل هموم المواطنين موضوع نشاطه وحركته دائما، ولا يقتصر الأمر على العملية الانتخابية، بل خارجها في المجال العام. المواطن تهمه مصلحته، لا يهتم بأي حزب لمجرد انه حزب له تاريخ مشرف وانجازات سابقة.. فهو يعرف السياسة في ضوء مصالحه الشخصية.. ويعرف الحزب من خلال مواقفه من قضاياه. ويتعين على المؤتمر صياغة برنامج عمل سياسي جديد يتبنى فيه مختلف قضايا المواطنين المطروحة والجديدة، ويضمن الأفكار والمبادرات السابقة التي لا تزال حية، ويجسد التناظر الثنائي بين الحزب والمواطنين، وهذا التناظر يوجد دوافع لدى المواطن لمشايعة الحزب ما دامت أولوياته وقضاياه تنسجم مع أولويات وقضايا المواطنين.. وعلى هذا الأساس ينبغي أن يصاغ برنامج عمل سياسي يعرض مجموعة كبيرة من القضايا على المواطنين مع ترك فرصة لهم للإضافة حتى يتسنى معرفة ماذا يريدون وما هي أولوياتهم.. أن يسأل أولا: ما القضايا التي تشغل بال المواطنين الآن وما أنواعها وترتيبها ؟ مع العلم أن هناك مواطنين يهتمون بكل القضايا: كالعمل والثقافة وحيادية الجيش والإعلام الحكومي والوظيفة العامة واستقلال القضاء، ومكافحة الفساد ومحاربة الإرهاب والسياسة الخارجية.. الخ.. وآخرون يهتمون بقضية محدودة تهمهم كالفلاح الذي تعنيه السياسة الزراعية، والعامل الذي يعنى بالأجور، وكبير السن الذي يهتم بالضمان.. والشباب الذي يهتم بالعمل أو بالرياضة. ولا يجوز أن يظل البرنامج يدور حول القضايا التقليدية والمألوفة، بل لابد من الابتكار مثل يتبني سياسات اقتصادية جديدة وجريئة كخفض التفاوت في الدخل والقضايا التي لم تطرق في اليمن بعد مثل تبني تشريعات تحظر تولي قيادة الجيش والأمن من قبل أقارب رؤساء المؤسسات الدستورية ورؤساء الأحزاب والقبائل .

المؤتمر من صيغة مرحلية إلى خيار المرحلة؟!

بعد الانتهاء من ملف الصراع مع الجبهة الوطنية الديمقراطية، وإغلاقه بصورة نهائية وإعلان العفو العام عن جميع المشاركين في الأعمال الحربية ضد السلطة، تم الإعلان عن انعقاد المؤتمر الشعبي العام في أغسطس 1982م، ويشير بعض الباحثين إلى أن: صيغة المؤتمر الشعبي العام كانت مرحلية فقط في سياق الصراع القائم - آنذاك - بين السلطة والجبهة الوطنية الديمقراطية، وأن الاحتفاظ بهذه الصيغة، بعد انتهاء الصراع مع الجبهة، كان لضرورات الحوار الوحدوي، حيث يشير (نصر طه مصطفى) إلى أنه:» .. في البداية لم يكن هناك توجه لجعل صيغة المؤتمر الشعبي العام مستمرة، لكن ضرورات الحوار الوحدوي مع النظام في الجنوب اقتضت إقامة تنظيم سياسي مقابل الحزب الاشتراكي اليمني الحاكم في عدن .. ومن هنا تم الاتفاق على أن يتم الإعلان عن المؤتمر الشعبي العام تنظيما وحيدا يهدف إلى رعاية العمل السياسي في الجمهورية العربية اليمنية حينها، ويشرف على تجسيد مبادئ الميثاق الوطني، خصوصا وأنه يضم ممثلين لمختلف التيارات السياسية في البلاد«.

د. طارق أحمد المنصوب

وذاك الرأي يتفق مع آراء عديد من الباحثين سواء من اليمنيين، أو غير اليمنيين، فقد كانت القيادة السياسية تدرك أهمية وجود تنظيم سياسي، يكون إطاراً مؤسسياً للعمل السياسي، ويجمع مختلف القوى السياسية الموجودة على الساحة والتي كانت تمارس نشاطاتها الحزبية بصورة سرية، كالناصريين والبعثيين وذوي التوجهات القومية والماركسية كحزب العمل وحزب الوحدة الشعبية والحزب الديمقراطي الثوري. وبحكم طبيعة تكوينها، وبسبب طبيعة المرحلة التي كان يمر بها المجتمع اليمني آنذاك، ونتيجة لتحريم الحزبية في نصوص الدستور، لم يكن أمامها (أي السلطة) سوى اعتماد صيغة المؤتمر الشعبي، كإطار واسع يجمع شتات مختلف القوى السياسية.

ويؤكد الدكتور (علي العثربي) أنه حتى عندما تمت صياغة الميثاق الوطني، الدليل النظري للمؤتمر الشعبي العام، فقد وضعت الأهداف التي تعكس تلك الرغبة وأهمها:

١- لم شتات القوى الوطنية «المخلصة» الملتزمة بالثورة هدفا وسبيلا لتحقيق طموحات الشعب في بناء حاضر مشرق وغدٍ أكثر إشراقا.

٢- الالتقاء حول أفكار محددة تكون نقطة انطلاق للإرادة اليمنية الحرة المستقلة في سعيها الجاد نحو بناء اليمن الجديد.

٣- شحذ الطاقات وحفز الهمم في إطار المصلحة الوطنية العليا وتأكيد الذات اليمنية وتعزيز الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية.

٤- وضع الأسس التنفيذية لتحويل أهداف الثورة إلى المرحلة التطبيقية العملية استفادة من تجارب وخبرات السنوات السابقة من عمر الثورة.

٥- الالتفاف حول المبادئ والأهداف لبناء المجتمع اليمني الجديد الذي ننشده بحيث تتاح الفرصة أمام جماهير الشعب لإبداء آرائها بكل صراحة وحرية كاملة. من خلال الحوار الفكري الحر الذي تديره لجنة الحوار الوطني ومشاركة الشعب في صياغة الميثاق الوطني ثم من خلال المؤتمر الشعبي وفروعه في كل محافظات الجمهورية.

وذهبت (إلهام محمد مانع)، في نفس الاتجاه، أي اعتبار أن تأسيس المؤتمر الشعبي العام جاء محاولة من السلطة لملء الفراغ السياسي،...، وما يميز صيغة المؤتمر الشعبي، في اعتقادها، عن الصيغ السابقة التي اعتمدتها مختلف السلطات التي تولت الحكم خلال المراحل الماضية من تاريخ اليمن المعاصر، هو الآتي:

١- أن الميثاق الوطني والذي يشكل الأساس الفكري للمؤتمر تمت صياغته ووضعه من قبل القوى السياسية القائمة في المجتمع بما فيها القوى المعارضة للسلطة (منها الجبهة الوطنية الديمقراطية).

٢- أن المؤتمر ضم بين صفوفه التيارات السياسية والقوى الوطنية المتواجدة على الساحة باختلافها، وإن كان تمثيل العضو قام على اختياره بصفته الشخصية لا الحزبية. فقد كان مفهوما أن هذا الاختيار جاء لإرضاء التيار الذي يرتبط به.

وفي الفترة من ٢٤ - ٢٩ أغسطس ١٩٨٢م، انعقد المؤتمر الشعبي العام، الذي اتخذ جملة من القرارات والتوصيات من أهمها:

- إقرار الميثاق الوطني في صيغته النهائية بعد مناقشته وإدخال بعض التعديلات عليه.

- إقرار استمرارية المؤتمر الشعبي العام كأداة سياسية ترعى العمل السياسي وتشرف على تجسيد الميثاق الوطني في الواقع العملي.

- انتخاب الرئيس علي عبد الله صالح أمينا عاما للمؤتمر الشعبي العام ورئيسا للجنة الدائمة.

- انتخاب خمسين عضوا من بين أعضائه لعضوية اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، المكونة من خمسة وسبعين عضوا .. فيما تم تعيين خمسة وعشرون من قبل القيادة السياسية.

لقد أدى وجود المؤتمر الشعبي العام - برغم الانتقادات الكثيرة التي يمكن توجيهها لصيغ العمل السياسي المستندة إلى فكرة تعبئة القوى السياسية والتوجهات الفكرية المتباينة في إطار تنظيم سياسي واحد، وهي الفكرة التي ظلت سائدة طيلة الفترة الماضية من تاريخ التطور السياسي في المجتمع اليمني - إلى تهدئة العلاقات بين الاتجاهات والقوى السياسية، كما أنهى تأسيس المؤتمر - كتنظيم سياسي ينظم حركة القوى السياسية و يؤطر مشاركتها في الحكم - الانتقادات التي كانت توجه للسلطة في شمال الوطن سابقا حول غياب أداة للمشاركة السياسية، وعدم الاستفادة من الموارد البشرية والأطر المختلفة التوجهات الفكرية والأيديولوجية، وغياب الأداة الشعبية التي تتيح إمكانية الحوار مع مثيلاتها في جنوبه.

وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت إلى صيغة المؤتمر الشعبي العام، فإنه يمكن الإشارة، مع ذلك، إلى أن تلك التجربة قد مثلت تطوراً إيجابياً في مسيرة التحديث السياسي في المجتمع اليمني، فقد ساهمت إلى حدٍ ما في استيعاب الصراعات السياسية في إطار مؤسسي معترف به، واستطاعت احتواء القوى القبلية، وأوجدت صيغة بديلة للصراع المباشر بين السلطة وتلك القوى السياسية، وحولتها إلى صراع تنظيمي وحزبي.

وأهم من ذلك فقد أسهم المؤتمر الشعبي العام كصيغة سياسية توافقية في ترسيخ فكرة الحوار السلمي في الحياة السياسية، ومن ثم مكن من استنفاذ طاقة تلك القوى الاجتماعية والسياسية وتحويلها بعيداً عن المواجهة المباشرة مع الدولة ذاتها، إلى جانب أنه وفر آلية للمشاركة السياسية الشعبية، خاصة بعد انتخاب ٧٠٪ من بين الأعضاء الذين مثلوا مختلف القطاعات والفئات الشعبية.. كل هذه الاعتبارات تجعل بقاء المؤتمر الشعبي العام خياراً مؤكداً للمرحلة القادمة، التي تتطلب توجيه جميع الطاقات الوطنية صوب إعادة البناء الوطني، ولملمة الصفوف، وتوجيه الثروات والموارد البشرية الوطنية باتجاه تحقيق التنمية والرفاه الوطني.